دور منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة التطرف

The role of civil society organizations in reducing the phenomenon of extremism

م. د ريام غانم نجيب
م د علاء عباس كاظم
كلية التربية الاساسية/ جامعة المثنى
Dr. Riyam Ghanim Naguib
Dr. Alaa Abbas Kazem
College of Basic Education/Al-Muthanna University
riyam.ghanim@mu.edu.iq
alaaabbas102018@gmail.com

الملخص

يمكن القول ان شيوع مصطلح منظمات المجتمع المدني بدأ في تسعينيات القرن العشرون لتكون السلطة الخامسة في الدول شهدت انهيار انظمة الحكم الشمولية. منظمات المجتمع المدني هي شبكات غير الحكومية تتشكل من أفراد المجتمع لديهم طموح بقوانين ودولة مدنية، وهدفهم تحقيق ترسم مسبقاً لتنمية المجتمع ورفع وعي مواطنيه، وأذ ما اخذت تلك المنظمات مساحتها المناسبة فأنها تعمل على رفع الظلم الذي يطال بعض الشرائح والفئات في محاولة من افرادها لتطبيق الديمقراطية ومحاولة التثقيف في حقوق الإنسان، ونبذ التطرف والعصبية أيا كان نوعها.

الكلمات الافتتاحية:منظمات، المجتمع المدني، التطرف، منظمات المجتمع المدني

Abstract:

The term civil society organizations became popular in the 1990 as the fifth authority in countries that witnessed the collapse of totalitarian regimes. Civil society organizations in non-governmental networks are composed of members of society who have ambitions for laws and a civil state, and their goal is to achieve a predetermined plan for the development of society and raise the awareness of its citizens. If these organizations take up their appropriate space, they work to remove the injustice that affects some segments and groups in an attempt by their members to implement democracy. Guaranteeing human rights and rejecting extremism and fanaticism of any kind.

Keyword: Organizations, civil society, extremism, civil society organizations.

المقدمة:

منظمات المجتمع المدني في العراق حديثة النشأة والعمل، ظهرت على الساحة بعد أحداث العام 2003، وتغير نظام الحكم من نظام الحزب الواحد إلى نظام الاحزاب المتعددة، فصار المجال مناسبا لعمل تلك المنظمات وتزايد حراكها ونشاطاتها المجتمعية، وهي في الوقت الحاضر من المؤسسات المدنية المجتمعية الفاعلة في ظل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولأهمية الموضوع جاء اختيار الدراسة التي نحن بصددها.

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم الدراسة على مقدمة واربعة محاور، متبوعة بخاتمة وقائمة بالهوامش المستعملة في الدراسة. جاء المحور الاول بعنوان: مفهوم منظمات المجتمع المدني وأهدافها، تعرضنا خلاله الى مفهوم منظمات المجتمع المدني وخصائصها، المجتمع المدني في العراق ووظائف منظمات المجتمع المدني. **أما المحور الثاني المعنون: النظريات المفسرة لعمل منظمات المجتمع المدني،** وأخذنا ثلاثة نظريات اجتماعية، سياسية هي؛ نظرية العقد الاجتماعي، نظرية رأس المال الاجتماعي، ونظرية العملية السياسية . وعنون **المبحث الثالث** ب: **دور منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة التطرف،** وتضمن؛ تعريف التطرف وانواعه، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التطرف، ودور منظمات المجتمع المدني وتعزيز الوحدة الوطنية. وأختتم البحث بالمحور الرابع المعنون: **ايجابيات ومعوقات عمل منظمات المجتمع المدني في العراق،** وتضمن عرض ايجابيات ومحفزات وسلبيات عمل منظمات المجتمع المدني.

المحور الأول مفهوم منظمات المجتمع المدني وأهدافها

أولا: مفهوم منظمات المجتمع المدني وخصائصها:

هناك عدة تعريفات متنوعة لمصطلح المجتمع المدني، إلا ان اغلبها اجتمع في التعريف على التمييز بين المجتمع عن الدولة، في إشارة إلى منظومة الأطر الاجتماعية التطوعية التي تتوسط بين الدولة من جانب والمجتمع (الأفراد ، الأسرة ، الشركات) من جانب آخر. ومنه يمكن اعتماد التعريفلذا التالي بوصفه تعريفاً شاملا لمصطلح منظمات المجتمع المدرني، اهدافها وطبيعة عملها، وعليه "**فالمجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ الحيز العام بين الأسرة والدولة، وان تلك التنظيمات تكون حرة العمل هدفها تحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها**

ونشاطها بقيم ومعايير التسامح والاحترام والمشاركة وادارة الخلاف بالمشاركة والادارة السلمية لتنوع المجتمعي"[1].

أو أنه منظمات غير حكومية وهي التشكيلات التي تنشأ مستقلة عن الحكومة مثل منظمة ثقافية وحقوقية وجمعيات والمؤسسة الأهلية والنقابة وإتحاد ووجودها يعد ضرورياً للمجتمع والحكومة ، فهي تصبح قنوات يعبر من خلالها المواطنون عن آرائهم واحتياجاتهم وعن طريقها ينفذ الأنشطة التي تعود عليهم وعلى مجتمعاتهم بالنفع[2].

أما «مدني»، يُعتقد أن المصطلح استعمل عام 1829 ، للاشارة إلى غير المقاتلين او المحاربين، ووفقا للقانون الدولي يعود أصل كلمة «مدني» إلى الكلمة الفرنسية القديمة Civilien التي استخدمت في أواخر القرن الرابع عشر، وتعني «القانون المدني». [3].

المجتمع المدني مصطلح يشير إلى المجموعة الواسعة من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يعملون بشكل مستقل ومنظم في مجالات مختلفة مثل الصحة والتعليم والبيئة وحقوق الإنسان والتنمية المجتمعية والتنمية الاقتصادية وغيرها، فالمجتمع المدني هو مفهوم يعكس الجهود الفردية والجماعية للمواطنين للمشاركة في الحياة العامة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدهم. يتألف المجتمع المدني من مجموعة من المؤسسات غير الربحية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد الذين يعملون سويًا من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وتطوير المجتمع[4].

وعلى الرغم من الإسهامات العلمية المتعددة للوصول للتعريف الدقيق للمجتمع المدني، إلا ان هناك اتفاق نوعا ما حول الخصائص الرئيسة لمنظمات المجتمع المدني هي [5]:

1- **العمل ضمن الإطار القانوني للدولة:** حيث انها تسترشد العلاقات الاجتماعية للفرد بالأحكام القانونية الحالية للدولة. بمعنى آخر ، هذه الحياة العامة محكومة بالسلوك المدني تساعد

[1]) وائل السواح، الديمقراطية، ضمن سلسلة منشورات بيت المواطن، دمشق، 2014 ، ص 48.

[2]) حسام شحادة، المجتمع المدني، ضمن سلسلة منشورات بيت المواطن، دمشق، 2015، ص45.

[3]) زايد، أحمد، جريدة الشروق الجديد. أنظر الرابط:

-↑ Merriam-Webster, Retrieved 12/09/2021. Edited.

[4]) سارة ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص٣٨_٣٩.

[5]) اميرة عادل أحمد، "مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه"، العدد: 2، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، القاهرة، 2021، ص167-168.

فكرة الحرية داخل القانون في التمييز بين أنشطة المجتمع المدني والمجموعات الإجرامية والمنظمات الأرهابية.

2- **الاستقلالية:** حيث يعمل المجتمع المدني بشكل مستقل عن الحكومة والشركات ويتمتع بحرية التعبير والتصرف.

3- **الشفافية:** حيث يتميز المجتمع المدني بالشفافية في إدارة أعماله وإعلان نتائجه وتوزيع الأموال والمساعدات التي يتلقاها ، وتتميز المؤسسات غير الربحية في المجتمع المدني بالشفافية في عملياتها وتحقيق أهدافها، وذلك لتحقيق المصداقية والثقة لدى الجمهور .

4- **لا تسعى إلى السلطة:** على الرغم من كونها تقوم بدرو سياسي في بعض الأحيان من نشر الوعي والثقافة السياسية، لكن لا تسعي منظمات المجتمع المدني إلي السلطة. [1]

5- **الديناميكية** : أي ذو طابع متغير. تتغير فيها العضوية دائمًا، ويبرز فيها القادة حسب متطلبات المناسبة. وهناك تدفق مستمر داخل مجموعات المجتمع المدني حيث تنشأ وتختفي العضوية والقيادة. تتغير وتتأثر مطالب مجمو. المجتمع المدني بقدر ما تتغير سياسات الدولة.

6- **التطوعية:** حيث ان القرار بشأن عضوية وتشكيل قيادة مجمو. المدني فيها ينبعمن الإرادة الحرة للجهات الفاعلة المعنية.

7- **مستقلة (غير حكومية)** : كما ذكر سابقا ، المجتمع المدني مستقل عن الدولة. ولكن، قد تحتاج مجموعات معينة داخل المجتمع المدني إلى التسجيل لدى الهيئات الحكومية ذات الصلة وقد تكون هناك حاجة إلى تلبية شروط معينة.

8- **غير الارثية** : اي ان العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة او القبيلة او الطائفة أو المذهب او الدين .

9- **الهدف** العام: حيث يهتم المجتمع المدني بمساعدة الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع وتحسين حياتهم وتقديم الخدمات والمساعدات اللازمة لهم.

10- **التنظيم الجيد:** حيث يعمل المجتمع المدني بشكل منظم ومنسق ويستخدم الآليات المناسبة لتحقيق أهدافه.

11- **المشاركة الواسعة:** حيث يشجع المجتمع المدني على المشاركة الواسعة والشعور بالمسؤولية الاجتماعية من خلال التطوع والتبرعات المادية والتوعية بالمشكلات الاجتماعية.

و يسعى المجتمع المدني إلى تعزيز المشاركة الديمقراطية للمواطنين في صنع القرارات والمساهمة في تحديد المصير السياسي والاقتصادي للمجتمع.

وبناءا عليه، فان عضوية منظمات المجتمع المدني تكون تطوعية وذات طابع ديناميكي تكون مستقلة عن الدولة ولكن تعمل ضمن الإطار القانوني المنصوص عليه ، وتعتمد على اللاعنف لتحقيق أهدافها، ويؤمن اعضاؤها بالاستقلالية والشفافية.

ثانيا: المجتمع المدني في العراق:

البداية الاولى لظهور منظمات المجتمع المدني في العراق كانت في ظل الإصلاحات العثمانية أواخر القرن التاسع عشر، ومن ثم مرحلة الانتداب البريطاني والحكم الملكي بين عامي (١٩١٧-١٩٥٨). كون تلك الاصلاحات تمحورت على الاوضاع السياسة والاقتصاد، ما كان له الأثر على تحديث الدولة والوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما وان تلك الاصلاحات أخذت الاعتماد على النظام الدستوري وإنشاء البيروقراطية الحديثة، فضلا عن الجيوش النظامية[1]

بعد نهاية الحكم الملكي في العراق والذي استمر بين عامي (1921-1958)، توالت على الحكم ثلاثة أنظمة عسكرية في المدة (1958-1968)، تلاها النظام البعثي (1968-2003)، حيث قضت على الديموقراطية الدستورية وشجعت النزعة القومية، التي تمحورت حول الدولة كقوة أساسية اضعفت المجتمع المدني وأخذت تقصي وتلاحق كل من يقول به[2]. ومع نهاية النظام السابق في نيسان٢٠٠٣، تحرر المجتمع من قيود النظام الشمولي ليكتشف أنه يفتقر إلى أية مؤسسات أو اتحادات وروابط مدنية[3].

إن مرحلة ما بعد العام 2003، نلحظ تطور وتوسع دور منظمات المجتمع المدني والتي اصبحت أكثر شيوعاً في العراق، و ذلك لأنها بدأت بالمشاركة والقيام بأدوار هام في دعم فكرة المواطنة، والعمل على تحسين سبل الحياة من خلال محاولة تعويض نقص الخدمات المتوفرة،

[1]) فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق مابعد الحرب، دار الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، بغداد_بيروت، ص16-17.

[2]) المصدر نفسه، ص 17.

[3]) بشرى محمود الزوبعي، "اشكالية بناء المجتمع المدني في العراق"، مجلة مدد الآداب، المجلد: 1، العدد: 2، الجامعة المستنصرية، 2015 ، ص38-39.

بالدعم الاهلي والدولي، فضلا عن الترويج للعمل الديمقراطي والتثقيف له، سيما وان شعبنا العراقي عانى ولعقود من نظام الحزب الواحد[1].

وبقدر تعلق الأمر بالعراق فأن موضوعة المجتمع المدني تجاوزت كونه حاجة إلى كونه ضرورة ملحة خاصة وان البلاد تمر بمرحله تغيير واسع شامل، الأمر الذي اتاح فرصه ثمينة لارساء الوعي الجماهيري بأهمية العمل المدني لتجاوز تحديات جديدة نشأة مع الدولة العراقية المعاصرة، فضلا عن تصحيح أخطاء الماضي، والنظر بعين الأمل إلى المستقبل وترجيح المصلحة العامة والعمل على صياغة مشروع سياسي متوازن يحمي الحقوق الفردية والعامة، ويوضح حدود الحريات[2].

في إطار تطور عمل منظمات المجتمع المدني في العراق، صدر قانون المنظمات غير الحكومية ذي الرقم (١٢) لعام ٢٠١٠ ، وهو قانون منظم وواضح لعمل منظمات وجمعيات المجتمع المدني في المحافظات العراقية عدا محافظات الاقليم. أما منظمات وجمعيات المجتمع المدني في إقليم كردستان فقد كان صياغة قانونها الاساس في العام 2011، وبذلك يمكن القول ان الدولة والقانون العراقي أجاز عمل منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، بدعم وتشجيع حكومي وقانون ثابت ينظم عملها. وعلى الرغم من تأخر اصدار قانون المنظمات غير الحكومية لأكثر من ستة اعوام، إلا ان التقارير وبرامج عمل منظمات المجتمع المدني تثبت وجود منظمات ما بعد العام 2003، وان تلك المنظمات تزايدت وتوسع عملها وارتبطت بجهات محلية وعالمية حتى وصلت تعدادها الى ما يقارب من سبعة آلاف منظمة ما بعد العام 2020، بين مستمر ومجمد ومن توقف عن العمل لأسباب، أما المنظمات الرسمية المسجلة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة لأمانة مجلس الوزراء، فقد بلغ تعدادها أربعة آلاف منظمة[3].تلك المنظمات يمكن تصنيفها إلى: منظمات حقوق الإنسان، تنظيمات شبابية ونسوية، منظمات وجمعيات خيرية، منظمات ثقافية وتعليمية، نقابات مهنية، ومنظمات مهتمة بالبيئة والحفاظ عليها، وأكثرها شيوعا منظمات التعايش السلمي وكان نشأتها بسبب الازمات الطائفية التي مر بها المجتمع العراقي خلال مراحل او سنوات معينة، مثل الازمة الطائفية لعام 2007 وعام

[1]) نادية فاضل عباس فضلي، "دراسة في المجتمع المدني–العراق انموذجا"، مجلة دراسات دولية، العدد: 38، جامعة بغداد، 2012، ص82–83.

[2]) نادية فاضل عباس فضلي، المصدر السابق، ص83.

[3]) مثنى فائق مرعي، "دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع: العراق انموذجا"، المجلة الدولية للسياسات العامة، المجلد: 1، العدد: 2، القاهرة، 2022، ص 20.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

2013، وكان جوهر عملها دعم المجتمع فكريا وتحصينة من الآفة الطائفية التي تنخر وتضعف بناءه الاجتماعي المتنوع.

ثالثا: وظائف منظمات المجتمع المدني[1]:

1- **وظيفة تجميع المصالح** : ويتم ذلك عبر بلورة المواقف الجماعية من التحديات والقضايا التي تواجه الشباب والمجتمع، ومن أجل التحرك بشكل جماعي لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم وفق هذه المواقف.

2- **وظيفة حسم وحل الصراعات** : بواسطة مؤسسات المجتمع المدني يتم حل معظم النزاعات والعلاقات الداخلية المتوترة بين أعضائها بطرق سلمية وودية من دون أي تدخل من قبل الدولة وأجهزتها ، من خلال الحوار والتفاوض واكتساب الثقافة الديمقراطية والخبرة والاعتراف بالآخر وبحقوقه لذا فالأمر الذي سيؤدي إلى تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية وإدارة الصراع بشكل سلمي.

3- **توفير فرص عمل لشباب:** وهي كافة الانشطة التي تقوم بها المنظمات المدنية لزيادة دخل الشباب وتحسين اوضاعهم المعيشية، ذلك ان توفير فرص العمل يؤمن الاستقرار الفكري والذي ينعكس بدوره على تحسين جودة الافكار والنشاط السياسي لشاب او المواطن العراقي، ويشجعه للاهتمام بقضايا المجتمع العامة. ذلك بعكس سوء الأحوال الاقتصادية التي ينشغل فيها المواطنون في البحث عن لقمة العيش ، بحيث لا يتوفر لهم الوقت الكافي لممارسة أي نشاط مما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع ويصيبه بالشلل.

4- **تأهيل القيادات الشبابية الجديدة:** لكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه بحاجة دائمة لإعداد قيادات شبابية تتمتع بحضور اجتماعي وتأييد جماعة محددة من الناس تثق بهم وتلجأ إليهم في مواجهة أي مشكلة تقف أمامهم، ويؤدي وجود هذه القيادات إلى توفر الممارسات القيادية الناجحة ، وهكذا تساهم مؤسسات المجتمع المدني في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة تأهيل القيادات .

5- **إشاعة الثقافة المدنية للديمقراطية:** تعمل منظمات المجتمع المدني على اشاعة وترسيخ ثقافة احترام العمل الطوعي والجماعي وقبول الاختلاف والتنوع في المجتمع، كذلك يمكن

[1]) فلاح خلف كاظم الزهيري، "المجتمع المدني وبناء الدولة العراقية ما بعد 2003"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد: 42، 2021، 773-774؛ عبد الجبار، فالح، المجتمع المدني ما بعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص45.

لتلك المنظمات العمل كوسيط ايجابي في إدارة الخلاف بشكل سلمي، مع ضرورة التثقيف لديمقراطية والممارسات المدنية.

المحور الثاني النظريات المفسرة لعمل منظمات المجتمع المدني

1. نظرية العقد الاجتماعي:

هي فلسفة سياسية تهدف إلى شرح أصول وطبيعة الحكومة ، وكذلك حقوق وواجبات المواطنين. في حين أن النظرية لا تتطرق صراحة إلى منظمات المجتمع المدني، فقد تم تطبيق مبادئها على دورها في المجتمع.

بشكل عام تفترض نظرية العقد الاجتماعي أن الأفراد يوافقون على التنازل عن حقوق وحريات معينة مقابل الحماية والمزايا التي توفرها الدولة. وهذا يخلق عقدًا اجتماعيًا بين المواطنين والحكومة، حيث يكون لكل طرف حقوق ومسؤوليات تجاه الآخر[1].

يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمجموعات المجتمعية ومنظمات المناصرة، على أنها جزء من النسيج الاجتماعي الأوسع وتلعب دورًا مهمًا في تعزيز الصالح العام. يمكنهم العمل كوسطاء بين المواطنين والحكومة، يمثلون مصالح واهتمامات الجمهور.

وفقًا لنظرية العقد الاجتماعي يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني واجب محاسبة الحكومة وضمان التزامها بنهاية العقد الاجتماعي. يمكن أن يشمل ذلك الدعوة إلى السياسات التي تفيد الجمهور، ومراقبة تصرفات الحكومة ، وتقديم الخدمات والدعم للمحتاجين[2].

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا حاسمًا في نظرية العقد الاجتماعي، حيث يمكنها أن تعمل كموازنة لسلطة الحكومة وتضمن تمثيل مصالح الجمهور. يمكن لهذه المنظمات أن تمثل مجموعات محددة ، مثل المجتمعات المهمشة أو الناشطين البيئيين ، وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم.

علاوة على ذلك ، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضًا تقديم خدمات قيمة ودعم للأفراد والمجتمعات ، مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. يمكن أن يساعد ذلك في

[1]) مايكل إدوارد، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الله شاهين، مركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، بيروت، 2015، ص15.

[2]) كلثوم زعطوط، المصدر السابق، ص93-95.

معالجة التفاوتات الاجتماعية وتوفير شبكة أمان لأولئك المهمشين أو المحرومين. في بعض الحالات ، قد تتحدى منظمات المجتمع المدني أيضًا شرعية الحكومة نفسها، لا سيما في المواقف التي يُنظر فيها إلى الحكومة على أنها غير شرعية أو غير مستجيبة لاحتياجات الناس. يمكن أن يشمل ذلك احتجاجات سلمية أو عصيان مدني أو أشكال أخرى من النشاط[1].

يرى الباحثان ان منظمات المجتمع المدني تأخذ جزءًا مهمًا من نظرية العقد الاجتماعي، كون النظرية اوضحت كيف لهذه المنظمات ان تساعد في ضمان أن الحكومة مسؤولة أمام الناس وتعزز الصالح العام. من خلال تمثيل اهتمامات واهتمامات الجمهور، تلعب هذه المنظمات دورًا حيويًا في خلق مجتمع عادل ومنصف.

2. نظرية رأس المال الاجتماعي:

هي إطار يشرح كيف يمكن للشبكات الاجتماعية والأعراف والثقة والمعاملة بالمثل المضمنة فيها أن تسهل التعاون والعمل الجماعي. يشير المجتمع المدني إلى الفضاء في المجتمع حيث يجتمع الأفراد للمشاركة في العمل الجماعي ، مثل المنظمات المدنية والحركات الاجتماعية والجمعيات التطوعية الأخرى[2].

وفقًا لنظرية رأس المال الاجتماعي، يعد المجتمع المدني مصدرًا مهمًا لرأس المال الاجتماعي. عندما يجتمع الأفراد في منظمات مدنية يشكلون شبكات اجتماعية يمكنها تقديم الدعم والمعلومات والموارد التي تمكنهم من السعي لتحقيق أهداف جماعية. تعزز هذه الشبكات الاجتماعية أيضًا معايير الثقة والمعاملة بالمثل ، والتي يمكن أن تقلل من تكاليف المعاملات وتزيد من احتمالية العمل الجماعي الناجح[3].

وعليه فيمكن النظر إلى المجتمع المدني على أنه آلية لبناء رأس المال الاجتماعي ، والذي يمكن بعد ذلك الاستفادة منه لتعزيز التغيير الاجتماعي والسياسي. من خلال تسهيل تشكيل الشبكات الاجتماعية وتعزيز معايير الثقة والمعاملة بالمثل ، يمكن للمجتمع المدني أن يساعد في التغلب على مشاكل العمل الجماعي وتعزيز الصالح العام.

---

[1]) مايكل إدوارد، المصدر السابق، ص16-17.

[2]) كلثوم زعطوط، المصدر السابق،ص70.

[3]) المصدر نفسه، ص 71.

يؤكد الباحثان نظرية رأس المال الاجتماعي تؤكد أن المجتمع المدني هو مكون مهم للديمقراطية، لأنه يوفر مساحة للمواطنين للالتقاء والمشاركة في العمل الجماعي وبناء الشبكات الاجتماعية والمعايير الضرورية للحكم الفعال.

3. نظرية العملية السياسية

هي إطار يشرح كيفية ظهور الحركات الاجتماعية ومجموعات العمل الجماعي الأخرى وتطورها وتحقيق أهدافها من خلال العملية السياسية. تؤكد النظرية على أهمية الفرص السياسية، وتعبئة الهياكل، وتأطير العمليات في تشكيل نجاح العمل الجماعي[1].

وفقًا لنظرية العملية السياسية، تعتبر منظمات المجتمع المدني آلية مهمة لتعبئة العمل الجماعي. توفر هذه المنظمات هيكلًا للأفراد للالتقاء والسعي لتحقيق أهداف مشتركة، ويمكنهم استخدام مجموعة متنوعة من التكتيكات ، مثل الضغط والدعوة والاحتجاج ، للتأثير على العملية السياسية. تؤكد نظرية العملية السياسية أيضًا على أهمية عمليات التأطير في تشكيل نجاح منظمات المجتمع المدني. يشير التأطير إلى الطريقة التي تؤطر بها الحركات الاجتماعية ومجموعات العمل الجماعي الأخرى رسائلها وتوضح أهدافها من أجل حشد الدعم. يمكن أن يساعد التأطير الفعال في بناء التحالفات، وتعبئة الموارد ، وتشكيل الرأي العام لصالح أهداف المجموعة[2].

وأخيرًا، تسلط نظرية العملية السياسية الضوء على أهمية الفرص السياسية في تشكيل نجاح منظمات المجتمع المدني. عندما تكون الفرص السياسية مواتية ، فمن المرجح أن تنجح منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها. يمكن أن تشمل الفرص السياسية عوامل مثل وجود قادة سياسيين متعاطفين ، ورأي عام متقبل ، وبيئات قانونية وتنظيمية مواتية[3].

بشكل عام فأن الباحثان يقولا بأن نظرية العملية السياسية تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني هي عنصر حاسم في العملية السياسية، حيث توفر هيكلًا لقيادات الشبابية للالتقاء والسعي لتحقيق أهداف مشتركة. من خلال تعبئة الموارد، وتأطير رسائلهم بشكل فعال، والاستفادة من الفرص السياسية المواتية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تمارس تأثيرًا كبيرًا على مسار التغيير الاجتماعي والسياسي.

---

[1]) مايكل ادوارد، المصدر السابق، ص68.

[2]) حلاوة كريم، المصدر السابق، ص55-56.

[3]) مايكل ادورد، المصدر السابق، ص68.

المحور الثالث دور منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة التطرف

أولا: تعريف التطرف وانواعه:

يعرف التطرف لغتا بأنه: الابتعاد عن منطقة الوسط والنأي عنه إلى جهة قصوى. أو هو الاتجاه إلى المغالاة عبر الهروب الى الاطراف[1]. أما اصطلاحا: فهو تبني موقف يتسم بالتشدد والخروج عما هو سائد، وهو البعد عن المألوف وتجاوز المعايير الفكرية والسلوكية والقيم الاخلاقية التي ارتضاها أفراد المجتمع[2].

إن دلالة التطرف تشير إلى الغلو في فكر أو عقيدة أو مذهب وغيره، وهو ما يختص به فرد او مجموعة او جماعة او مجتمع أو حزب، والتطرف صيغة من صيغ التعصب، ونوع من المغالاة في الافكار التي يعتنقها المتطرف، مصحوبة بحالات انفعالية حادة يمكن ان تظهر في سلوك عدواني عنيف او لفظ فض محرض[3].

وعليه يمكن القول أم التطرف او الغلو يحرك الافراد إلى ازالة او محو او انكار جماعة من الوجود او عدم الاعتراف بها أو تحجيمها، ما يهدد أمن التنوع الطائفي، الديني، الفكري، العنصري والسياسي، وتبعد الافراد والمجتمعات عن التعايش والسلم الاهلي.

للتطرف اشكالا متنوعة إلا انها تندرج تحت ثلاثة انواع رئيسة هي:

أ-التطرف الديني: هو الغلو والتشدد والافراط، سواء في الفكر أو السلوك أو كلاهما. والتطرف الديني أسلوبا فكريا منغلقا من سماته رفض أي معتقد خلاف معتقده، عدم التسامح مع المخالف له، الايمان بمعتقده ايمانا مطلقا دون البحث عن أدلة تدعمه، ويحاول فرض معتقده بالقوة[4].

ب-التطرف السياسي: شكل من اشكال التطرف تعبر عنه الجماعة التي تتبنى موقفا سياسيا رافضا لسياسة ما أو لممارسات معينة، ويمكن ان يتمثل في خروج افراد لعى الدولة واعلان

([1]) لقاء شاكر الشريفي، "التطرف الفكري وانعكاساته الاجتماعية في بغداد"، مجلة التراث العلمي العربي، العدد: 41، جامعة بغداد، 2019، ص 291.

([2]) يوسف ورداني، "مدخل مكافحة التطرف بين الشباب في مصر"، مجلة بدائل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 10، 2015، ص 10.

([3]) علي عبد العزيز الشبل، الغلو، دار الشبل لنشر والتوزيع، الرياض، 2 22.

([4]) عالية أحمد مسفر الغامدي، التطرف الديني المعاصر: تعريفه، واسبابه ومظاهره ومناهج علاجه"، مجلة كلية الدراسات الاسلامية بالاسكندرية، الجزء: 1، العدد: 39، ص 354.

تمردهم، او رفض جميع القوانين السائدة، والاقتناع بالافكار السياسية التي قد تؤدي إلى المناكفة السياسية في أدنى مستوياتها، والتمرد والعصيان المسلح على الدولة ونظام الحكم القائم[1].

ت-التطرف الفكري: هو ميول مبالغه فيه نحو رؤية ما ينطوي بالضرورة على نظرة دونية للرأي الآخر، وقد تتضمن سلوكا عدوانيا بالقول أو الفعل[2].

ثانيا: دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التطرف:

إن التطرف ظاهرة فكرية متشابكة ومعقدة ناتجة عن عدة اسباب نفسية واقتصادية واجتماعية وسياسية تحسم خلافاتها بإقصاء الآخر، وتظهر على ارض الواقع من خلال ممارسات العنف الجسدي أو اللفظي. وللوقاية من ظاهرة التطرف فلابد من توحيد الجهود الرسمية وغير الرسمية لمواجهة الافكار المهددة للأمن المجتمعي، ولأن منظمات المجتمع المدني واحدة من المؤسسات الاجتماعية، ومن مسؤوليتها تأدية رسالة اجتماعية سياسية تتضمن قيما وافكارا وممارسات تطوعية، فيقع على عاتقها نشر وتطبيق مبادئ القبول والتسامح والمواطنة والتوفيق بين المصالح المتباينة من أجل المصلحة العامة، مع تقبل الاختلاف والتنوع لصالح التعددية والتعامل السلمي[3].

نعلم أن للمجتمع العراقي خصوصية معينة رسمت ملامح الشخصية العراقية نفسيا وسلوكيا واجتماعيا، بكونه مجتمع متنوع متعدد الاديان والمذاهب والقوميات ومتعدد القبائل والعشائر. وعليه فان التجارب المجتمعية المستوردة الجاهزة لا تتلائم ولا يمكن تطبيقها على المجتمع العراقي، لانها بشكل أو بأخر لا تأخذ بخصوصية المجتمع ولا تنسجم مع تركيبته الاجتماعية والديمغرافية وحتى النفسية والتي تختلف بطبيعتها مع بقية المجتمعات سواء كانت إقليمية أو دولية. ونحن نتفق مع فالح عبد الجبار في إن "**التنوع في المجتمع العراقي ناجم عن مقاومته لأي مخطط لمحاولة تجزئته أو تقسيمه أو اقصاءه، وبكون هذا التشظي المتشكل تاريخيا**

(1) علي فارس حميد، علي أحمد عبد مرزوك، "سياسة مناهضة التطرف من منظور الأمن المجتمعي (العراق انموذجا)"، مجلة قضايا سياسية، العدد: 61، جامعة النهرين، 2020، ص88.

(2) محمد النصر حسن، "التربية الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة التطرف الفكري"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد: 31، 2015، 265.

(3) محمد عودة فلاح الطرمان، "دور مؤسسات المجتمع المدني الاردني في مواجهة التطرف: دراسة ميدانية من وجهة نظر منتسبي مؤسسات المجتمع المدني الاردني 2021"، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث- مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد: 6، العدد:9، عُمان، 2022، ص 133.

واجتماعيا"[1]، ومنه يمكن تقديم عدد التوجيهات تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني عند تعاملها مع تنوع المجتمع العراقي[2]:

1- إقرار منظمات المجيتمع المدني بالتعددية المجتمعية بمختلف تكويناته العرقية، الدينية، الطائفية والقبلية، مع الاعتراف بذلك التنوع والتعامل معه بعقلانية وتجنب تسيسه لجانب ديني او عرقي او قومي، وجعل الاطار العام لعمل تلك المؤسسات هو إطار الوحدة الوطنية.

2- على مؤسسات المجتمع المدني تحويل التنوع المجتمعي في بلدنا العراق إلى عامل إثراء وغنى بدلا الصراع والتفتيت والتشظي، ويمكن تطبيق ذلك من خلال تجاوز أعضاء تلك المؤسسات المدنية للولاءات الضيقة، ومساعدة وتقديم الخدمات لجميع ابناء بلده دون تمييز او تشخيص.

3- التمسك بالمواطنة وتوضيح وتفسير ما يترتب عليها من حقوق وواجبات على المواطن العراقي، وذلك من خلال توعيته بأهمية انتماءه وتغليب المصلحة الوطنية على الولاءات والانتماءات الضيقة والانصهار معا في الانتماء الأكبر للوطن.

4- ان تكون لغة الحوار والبناء هي لغة مؤسسات المجتمع المدني، بعيدا عن التحريض الطائفي أو القومي أو العرقي أو السياسي. مع تجنب التعميمات والغموض والتشويش، وتكون لغة الحوار واضحة وذات اهداف مدروسة مسبقا.

لا يقتصر دور منظمات المجتمع المدني على حفظ خصوصية المجتمع فحسب، بل لها أدوار أخرى؛ كتقديم الخدمات الأساسية التي تحقق الحد الأدنى من الحاجات الإنسانية مثل الخدمات التعليمية والتربوية والتثقيفية فضلا عن الخدمات الصحية وايجاد فرص العمل، كما وان بعض شخصيات مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالشأن السياسي تكون متابعة لتطورات الساحة السياسية، ويمكنها تقديم المشورة لعدد من القوى السياسية والأطراف المختلفة كونها على تماس مباشر مع جميع طبقات المجتمع العراقي، كما ويمكنها التثيقف لفكرة معينة او مشروع سياسي معين عن طريق إقامة الورش والندوات والحلقات النقاشية والحوارية من أجل تقريب وجهات النظر، والتثقيف المجتمعي في مجال القضايا المتعلقة بالسلم الاجتماعي، ومحاولة معالجة وحل بعض الظواهر او المشكلات الاجتماعية المستشرية في المجتمع، وذلك باستعمال

(1) فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص138.

(2) عباس فاضل محمود، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق"، مجلة الاستاذ، العدد: 203، 2012، ص630.

وسائل الإعلام والفعاليات الثقافية والورش، والنشر على مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما تلك النشاطات التي تركز على الشباب وبناء القيادات الشبابية الواعدة[1].

كما تسهم منظمات المجتمع المدني في مكافحة التطرف من خلال قيامها بتقديم البرامج والنشاطات الهادفة إلى صقل شخصية المواطن وإثارة اهتمامه بقضايا الشأن العام، والتنظيم الجماعي وإدارة الخلاف إذ ما حصل بين المواطن والدولة بالوسائل السلمية المتحضرة وبقيم الاحترام والتسامح، كما انها تساهم في خلق مجالا للافراد لتعبير عن أفكارهم واستيعاب طاقاتهم لتشجيعها على العمل التطوعي، ما يقلل حالات الفراغ المؤدية إلى المشاكل والخلاف، ويجب أن يكون دور تلك المنظمات فاعلا وايجابيا في مكافحة الفكر المتطرف من خلال التثقيف بحرية الفكر والعقيدة واحترام حقوق الانسان، فضلا عن اشاعة الانضباط المجتمعي وثقافة تقبل الآخر المختلف، حيث ان منظمات المجتمع المدني هي مؤسسات مدنية لا تعتمد اسلوب التطرف والمواجهة، وان القاعدة الاساس لعملها هو الحياد وتقبل جميع الآراء والافكار[2]، فمنظمات المجتمع المدني لا تواجه التطرف بتطرف آخر، وتستبعد اللجوء إلى الموروث لمواجهة التطرف وجعله جزءا من الثقافة السائدة، والأفضل هو عدم التردد والخشية من الحوار مع اصحاب الرأي المتطرف، وان يكون الحوار ذو مستوى عالي تكون عماده نبذ التطرف والتوجه نحو المواطنة واشاعة ثقافة التعايش وتقبل الآخر المختلف[3].

ثالثا: منظمات المجتمع المدني وتعزيز الوحدة الوطنية:

تجاوزت موضوعة المجتمع المدني في العراق من كونها حاجة إلى كونها ضرورة، سيما وان بلدنا مر بمرحلة تغيير شامل ونستطيع ان نقول جذري، الأمر الذي اتاح فرصه ثمينة لاستثمار ذلك التغير في بناء افكار ومشروعات مواطنة جديدة راسخ ومستمر وقوية، يمكنها تجاوز تحديات الماضي في تاريخ بلدنا، وبما ان الواقع العراقي والمصلحة العامة فرض نوعا من الرقابة والمساءلة، إلا انه لا يمنع من العمل على صياغة مشروع سياسي حافظ للحقوق والحريات والمواطنة، وذلك ما نتأمله اليوم وغدا من عمل منظمات المجتمع المدني، لاثبات دورها في تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ المواطنة العراقية البناءة.

(1) مثنى فائق مرعي، المصدر السابق، ص22.

(2) محمد عودة فلاح الطرمان، المصدر السابق، ص 137-138.

(3) جميل حمداوي، التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري، مجلة شؤون عربية، العدد: 174، بغداد، 2018، ص134.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

ان جوهر منظمات المجتمع المدني وطبيعة عملها يتضمن تفعيل مشاركة المواطن في المنظمات والنقابات والجمعيات في مواجهة السلطة وفي كل ما له تماس بحياتهم، فضلا عن ذلك يجب ان يكون لها دورا فاعلا وايجابيا في نشر ثقافة تتضمن قواسم مشتركة أهمها تعزيز الوحدة الوطنية وخلق المبادرة الذاتية لدى المواطن والتأكيد على دورها الفاعل في إحداث التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وظرف العراق الراهن يتطلب أن يكون هنالك دور لمؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الثقافة الوطنية بغض النظر عن الانتماءات، فضلا عن أساهمها الفاعل في حركة المجتمع العراقي وتحقيق التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

اذن مهمة المنظمات عدم ترك الساحة مفتوحة، كما وأنها تقوم بعمل رقابي وفاحص لمسارات العملية السياسية برمتها فضلا عن ذلك ان تبني مفاهيم المواطنة والمساواة والحريات العامة وهي مفاهيم مهمة تستخدمها هذه المؤسسات كإيديولوجية في مخاطبة المجتمع سيسهم في بناء المجتمع العراقي بشكل سليم، اذ ان النهج السياسي المعتدل، والذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة هو القادر على ضبط نزاعات العنف، وهو المؤهل لدعم الفعل السياسي الراشد في المجتمع ، من هذه الزاوية يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تؤدي دورا فاعلا في مجال التدريب والتأهيل بهدف تطوير قدرات المؤسسات الحكومية والاهلية في مجال المصالحة الوطنية وبناء السلم المجتمعي والتعايش السلمي الهادف الى تعزيز نمط العيش المشترك الذي يجب أن يسود في المجتمع والذي يتم فيه رفض اشكال العنف بصوره المتعددة، أو التحريض عليه[2].

المبحث الرابع ايجابيات ومعوقات عمل منظمات المجتمع المدني في العراق

أولا: ايجابيات عمل منظمات المجتمع المدني[3]:

1- إحداث تغيير في مرجعية شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في العراق تأخذ في اعتبارها الدور الجديد للدولة في بيئة سياسية حيث تتفاعل في إطارها عناصر اللامركزية والديمقراطية وحق التعبير الثقافي عن الذات إلى جانب الدور المرتقب لمنظمات المجتمع المدني وخصوصاً في مجالات التمكين، ودمج مفهوم النوع في سياقات التنمية وممارسة

[1]) الزهيري، فلاح خلف كاظم، المصدر السابق، ص787-789.

[2]) قاسم علوان سعيد، "منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام 2003"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد:3، جامعة تكريت، 2019، ص564.

[3]) عباس فاضل محمود، " منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق"، مجلة الاستاذ، العدد: 203، بغداد، 2013، ص 626-627.

الرقابة على تطبيقات حقوق الإنسان ، إن هذا التغيير يتطلب التحرر من فكرة العون المؤقت أو الدائم، وتأكيد فكرة توفير المشاركة في حياة المجتمع باعتبار إن ذلك هو جوهر عملية التنمية البشرية.

1. الإقرار بالآثار السلبية للاحتلال والازمات السياسية، والانتباه إلى معوقات العمل السياسي والتحديات الداخلية في محاولة لمعالجتها ومساعدة الجهات الحكومية في ايجاد حلول مناسبة لتلك المعوقات.
2. دعم الإرادة السياسية، والاهتمام الموارد المالية والبشرية لتحويل الرؤى التنموية المستقبلية إلى أهداف واضحة وقابلة لتطبيق .
3. اشاعة مفهوم التمكين المجتمعي بجميع انواعه، وتطبيقه عن الارتجال والوعود البعيدة.
4. توافق وانسجام المشاريع التنموية مع أولويات المجتمع العراقي، وذلك عبر اعطاء الفرصة للافراد للمشاركة في دعم قطاعاته المختلفة بالطاقات الشبابية الواعدة.
5. على منظمات المجتمع المدني العمل على توضيح الرؤى التنموية للمجتمع والحكومة ومحاولة المزاوجة بينهما، وتعميم تلك الرؤى على المجتمع ليكون جزءا منها.

ثانيا: محفزات عمل منظمات المجتمع المدني

تعُرف المحفزات بأنها هي نوع من الامان الداخلي الممنهج والمدروس تعتمد على ثقة الفرد بإستعداداته وامكاناته ومهاراته ومدى تمكنه من تنفيذ اهدافه وثقافته لذاته وامكانية تحقيقها، وفي ظل رغبة اعداد كبيرة من فئات المجتمع العراقي للمشاركة في الحياة المدنية والسياسية، ظهرت اشكال عدة من منظمات المجتمع المدني، كثيرا منها كان متأثرا بمحيطه الاقليمي او ذو افكار عالمية جاهزة، إلا ان مؤسسي تلك المنظمات وبعد تجربة غير رسمية ما قبل الاعتراف بها عام 2010، اخذا على عاتقها اجراء عدد من التعديلات على برامجها وطبيعة عملها لكي تتلائم مع خصوصية الحالة العراقية وانسجاما مع التغييرات الوضع السياسي المستمر[1]، وعليه يمكن ان نجمل محفزات عمل المنظمات في العراق[2]:

أ- **الديمقراطية:** هي الارضية السياسية الملائمة لولادة ونشوؤ وتطور منظمات المجتمع المدني في بلدنا، تلك الارضية عبرت وتعبر إلى اليوم عن مفهوم تاريخي اتخذت صور وتطبيقات عدة في سياق تطور الثقافات والمجتمعات، تقوم فكرة الديمقراطية على قاعدة

[1]) كوثر عباس الربيعي، المصدر السابق، ص9-10.

[2]) حازم صباح احميد، سمية ادهام كاظم، " منظمات المجتمع المدني: دراسة لمحفزات ومعوقات العمل"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد: 37، 2019، ص 452-455.

حكم الشعب لنفسه، وممارسة الشعب الرقابة على عمل الحكومة، ومنه فلا يخفى علينا اذ هناك علاقة تبادلية بين مصطلح الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني لان الديمقراطية ما هي إلا وجه سياسي لتلك المنظمات.

ب-**الفقر**: أن زيادة معدل في العراق وما لتلك الزيادة من اثر على تنامي نشأة المنظمات المدنية، وتعاظم دورها، كونها أخذت موقف الوسيط بين المجتمع والدولة، ذلك بعد سياسات الحكومية متقلبة بين التقشف والفساد، وارتباط تلك السياسة بأسعار النفط، مع ارتفاع معدل البطالة، بسبب ايقاف التعيينات، وتعرض البلاد لازمات سياسية طائفية اخذت مأخذها من المواطن العراقي، فلم يكن بمقدور الدولة العمل وحدها في ظل لتلك الظروف، فكان لابد من خلق شراكة ثلاثية بين الدولة من جانب والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جانب آخر، في محاولة للحد من الفقر. وذلك ما كرسته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في ايجاد تواصل مع كافة التجار الاهليين والشخصيات المدنية الاجتماعية لتنفيذ استراتيجية حكومية من شأنها التقليل من الفقر وبالتعاون والوساطة من قبل منظمات المجتمع المدني.

ت- **العولمة**: يراد بالعولمة؛ تلاشي الحدود والمسافة وان يصبح العالم قرية صغيرة امام الفرد، عن طريق شاشة التلفاز او أحد الشاشات الالكترونية، من جانب آخر يمكن النظر إلى العولمة بأنها آليات وافكار في اقتصاد السوق، مع اعطاء اهمية إلى القطاع الخاص، وكيف ان منظمات المجتمع المدني يمكن ان تعمل كظاهرة اقتصادية محركة للقطاع الخاص، وذلك ما أكدته تقارير البنك الدولي للعام (1995) موضحة اهمية تلك المنظمات بكونها قوة محركة للنشاطات الاقتصادية، ومن شأنها المساعدة في نمو وتحرك القطاع الخاص.

ث-**الفساد**: إن تفشي ظاهرة الفساد بمختلف اشكاله وانهيار سلطة الضبط وضعف المسائلة والشفافية وتدهور القدرات الادارية فضلا عن انتشار مظاهر المحسوبية والممارسات الفاسدة واعتماد ثقافة الولاء لمجموعة او للطائفة بدلا من ثقافة الاداء والانجاز وادت هذه الى تزايد الفوارق بين الفئات الاجتماعية والتي اصبحت أكثر عمقا وسعة من اي وقت مضى.

ج- **الطائفية السياسية**: وهي من المشاكل التي لا يمكن اغفالها والتي اثرت على المجتمع العراقي بشكل كبير، اذ شهد العراق بعد عام 2003 انتعاش كبير في ظاهرة الطائفية السياسية اذ دفعت الاخيرة في ظل غياب المواطنة واستمرار التقاسم الوظيفي ونظام المحاصصة الطائفية واستبعاد معايير الكفاءة, وبقدر ما كانت الطائفية نتاج الانقسام

الداخلي التاريخي لاسيما بين السلطة والمجتمع كانت تتعمق بفعل العامل الخارجي والاقليمي ومصالحه الايدولوجية والقومية السياسية والاقتصادية والمذهبية بل اصبحت وسيلة اقتراب اقليمية وليست داخلية, دفع هذا كله المجتمع العراقي الى المزيد من التفتت والشعور بعدم الثقة خصوصا الاقليات التي سيعني استهدافها محاولة استئصالها أو تهجيرها.

ثالثا: معوقات عمل منظمات المجتمع المدني

أ-المعوقات السياسية[1]:

-أولى معوقات عمل منظمات المجتمع المدني هو غياب الديمقراطية السياسية والمجتمعية والذي ينعكس بدوره على تقليص وتهميش المشاركة الأهلية في صنع القرار، وفضلا عن زيادة المركزية واشاعة الاستبداد المصادر للعمل المدني.

-بعض التدخلات الحكومية من شأنها الالتفاف حول عمل منظمات المجتمع المدني، وتوجيه عملها لتكون كالجهاز التنفيذي لدولة، وبالتالي تخرج تلك المنظمات عن عملها المدني الغير حكومي فتتحول إلى منظمات حكومية وبغراض ومصالح شخصية وخاصة .اختلاف طبيعة العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني وتفاوتها، سيما من قبل الجهات الرسمية، فهناك بعض الحكومات تهمش عمل المنظمات وترفض ان يكون عملها ملحقا أو مكملا للعمل الحكومي، كما ولا تتقبل النصائح والاعتراضات على قراراتها، ما يخلق نوعا من التشنج والتوتر وبالتالي تفقد تلك المنتظمات هدفها الاساس من العمل.

ب-المعوقات الاجتماعية [2]:

-قلة الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية العمل التطوعي وعدم وضوح الاهداف التي تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تحقيقها.

- محدودية الخبرات والمهارات نظرا لقلة الموارد المالية وقلة المتطوعين الذي تعاني منه معظم منظمات العمل الأهلي العربية.

-اعتقاد البعض التطوع مضيعة للوقت والجهد.

---

[1]) سارة ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص106-107.

[2]) فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية ، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت ، 2000، ص 173-174.

-إضافة إلى ضعف التدريب وحداثة التكوين.

-كما يعاني من ضعف التنسيق في إدارة العمل الأهلي والتطوعي فأهمية التنسيق تنبع من دوره في تفادي بعثرة الجهود وتكرارها ، وازدواجية الخدمات وتكمن أهميته أيضا في تحقيق التكامل بين الأنشطة في القطاع الواحد مما يعظم الأثر التنموي على المجتمع المحلي ، ويقلل من تكاليف الخدمات المقدمة.

ث-المعوقات الاقتصادية[1]:

إن مسألة التمويل عنصراً مهما في وجود وعمل منظمات المجتمع المدني، مهما في تأسيسها وتمكينها من تحقيق أهدافها، فضلا عن عدم اعتادها على جهات معينة لتمويل، سيما الجهات الحزبية او الشخصيات السياسية، ومن المؤسف ان منظمات المجتمع المدني في العراق تعاني كثيرا من هذه مشكلة التمويل المالي، فلا توجد شخصيات مؤثرة تدعم العمل المدني، وقليلا ما يكون العمل مدعوما من جهة خارجية، ولا توجد مصادر تمويل سوى أن تدير نفسها بإمكانيات محدودة وبإشتراكات معينة من قبل أعضاؤها، وقد دفع هذا المعوق الكثير من المنظمات إلى أن تتخلى عن ثوابتها وتعمل لحساب بعض الجهات الحكومية أو المؤسسات الحزبية، لتسويق وفي المقابل الحصول على تمويل جيد يؤمن استمرارها ضمن ميدان العمل المدني.

الخاتمة:

1- تأتي أهمية منظمات المجتمع المدني كونها وسيطا بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة، كون عملها يقوم على أسس المواطنة والديمقراطية والتعايش، ومن أهم اهدافها ترسيخ قيم واستحقاقات المواطنة ومعرفة الديمقراطية وتبنيها دون المساس بحرية أحد، واشاعة وتطبيق مفهوم التعايش وتقبل الآخر لنبذ التطرف بأي شكل من أشكاله.

2- واجه العراق بعد عام 2003 جملة من المتغيرات والتحديات الداخلية والخارجية وهي في اساسها جاءت نتيجة لتراكم سياسات سبقت ذلك التاريخ القت بظلالها على واقع الدولة والمجتمع فالتغيير من النظام الشمولي الى الديمقراطي التعددي لم يمر بشكل سهل وانما واجه عقبات بعضها سياسي وبعضها اقتصادي وامني.

[1]) أماني قنديل، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية: دراسة حالة الأردن لبنان مصر تونس، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 1999 ، ص 282-285.

3- أهمية العلاقة بين الديمقراطية وتطور المجتمع المدني، والتي تتناسب طرديا فيما بينهما، فكلما كانت اسس الديمقراطية قوية في الدولة معينة لكلما ازدادت مكانة منظمات المجتمع المدني وتوسع عملها، والعكس صحيح، وعليه فالمجتمع المدني لا ينشأ ويستمر في ظل مناخ دكتاتوري.

4- كما تسهم منظمات المجتمع المدني في مكافحة التطرف من خلال قيامها بتقديم البرامج والنشاطات الهادفة إلى صقل شخصية المواطن وإثارة اهتمامه بقضايا الشأن العام، والتنظيم الجماعي وإدارة الخلاف إذ ما حصل بين المواطن والدولة بالوسائل السلمية المتحضرة وبقيم الاحترام والتسامح.

5- تختلف المعيقات التي تعرقل عمل منظمات المجتمع المدني في العراق، فهي متنوعة حسب موضوعاتها؛ أما معيقات سياسية، او اجتماعية، او اقتصادية.

6- يرى الباحثان أن منظمات المجتمع المدني في العراق بحاجة إلى رعاية الدولية من قبل منظمات عالمية مختصة، كما وانه يفتقر إلى الدعم الحكومي المناسب، واذ ما اخذت لتلك المنظمات فرصتها الحقيقية في الشارع العراقي فأنها ستعمل على تثقيف المجتمع بأهمية المشروع المدني، وتقلل من حدة التأزم الطائفي فضلا عن اشاعة ثقافة نبذ التطرف والغلو والتي نستطيع الوقوف على صورها في افكار وسلوكيات بعض من الشباب العراقي.

المصادر :

أولا: الكتب العربية والمعربة:

1- أماني قنديل، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية: دراسة حالة الأردن لبنان مصر تونس، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 1999 .

2- حسام شحادة، المجتمع المدني، ضمن سلسلة منشورات بيت المواطن، دمشق، 2015.

3- فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق مابعد الحرب، دار الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، بغداد_بيروت.

4- فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية ، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت ، 2000.

5- علي عبد العزيز الشبل، الغلو، دار الشبل لنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.

6- مايكل إدوارد، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الله شاهين، مركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، بيروت، 2015.

7- وائل السواح، الديمقراطية، ضمن سلسلة منشورات بيت المواطن، دمشق، 2014 .

ثانيا: البحوث المنشورة في المجلات العلمية:

1- اميرة عادل أحمد، "مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه"، العدد: 2، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، القاهرة، 2021.

2- بشرى محمود الزوبعي، "اشكالية بناء المجتمع المدني في العراق"، مجلة مدد الآداب، المجلد: 1، العدد: 2، الجامعة المستنصرية، 2015.

3- جميل حمداوي، التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري، مجلة شؤون عربية، العدد: 174، بغداد، 2018.

4- حازم صباح احميد، سمية ادهام كاظم، " منظمات المجتمع المدني: دراسة لمحفزات ومعوقات العمل"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد: 37، 2019.

5- فلاح خلف كاظم الزهيري، "المجتمع المدني وبناء الدولة العراقية ما بعد 2003"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد: 42، 2021.

6- قاسم علوان سعيد، "منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام 2003"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد:3، جامعة تكريت، 2019.

7- عالية أحمد مسفر الغامدي، التطرف الديني المعاصر: تعريفه، واسبابه ومظاهره ومناهج علاجه"، مجلة كلية الدراسات الاسلامية بالاسكندرية، الجزء: 1، العدد: 39، الاسكندرية، د. ت.

8- عباس فاضل محمود، " منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق"، مجلة الاستاذ، العدد: 203، بغداد، 2013.

9- عبد الجبار، فالح، المجتمع المدني ما بعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.

10- علي فارس حميد، علي أحمد عبد مرزوك، "سياسة مناهضة التطرف من منظور الأمن المجتمعي (العراق انموذجا)"، مجلة قضايا سياسية، العدد: 61، جامعة النهرين، 2020.

11- لقاء شاكر الشريفي، "التطرف الفكري وانعكاساته الاجتماعية في بغداد"، مجلة التراث العلمي العربي، العدد: 41، جامعة بغداد، 2019.

12- محمد النصر حسن، "التربية الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة التطرف الفكري"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد: 31، 2015.

13- محمد عودة فلاح الطرمان، "دور مؤسسات المجتمع المدني الاردني في مواجهة التطرف: دراسة ميدانية من وجهة نظر منتسبي مؤسسات المجتمع المدني الاردني

2021"، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث- مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد: 6، العدد:9، عُمان، 2022.

14- مثنى فائق مرعي، "دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع: العراق انموذجا"، المجلة الدولية للسياسات العامة، المجلد: 1، العدد: 2، القاهرة، 2022.

15- نادية فاضل عباس فضلي، "دراسة في المجتمع المدني-العراق انموذجا"، مجلة دراسات دولية، العدد: 38، جامعة بغداد، 2012.

16- يوسف ورداني، "مدخل مكافحة التطرف بين الشباب في مصر"، مجلة بدائل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 10، 2015.

ثالثا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

-زايد، أحمد، جريدة الشروق الجديد. أنظر الرابط:

-↑ Merriam-Webster, Retrieved 12/09/2021. Edited.